

في أولى جلسات قضية «السجون».. المعزول يدعي عدم سماع القضاة والنيابة.. والمتهمون يطلبون دخول الحمام

مرسي للقاضي: أنا رئيس الجمهورية.. «أنت مين»؟!



صورة تلفزيونية لجانب من محاكمة الرئيس المصري المعزول محمد مرسي مع آخرين في قضية اقتحام السجن امس (أ.ف.ب)

القاهرة - وكالات: شهدت جلسة محاكمة الرئيس المصري المعزول محمد مرسي، وآخرين من قيادات الإخوان، في قضية الهروب من سجن وادي النطرون مقرقات مثيرة، وتم عمل قفصين معدن محاطين بالزجاج، أحدهم وضع فيه مرسي وباقي المتهمين تم وضعهم في قفص آخر.

وحضر أمس 22 متهما من قيادات الجماعة وتغيب عن الجلسة 109 لايالون هاربين وحاول المتهمون الحاضرون المرافعة وتريد هتاف «يسقط يسقط حكم العسكر»، ورفض المتهمون الاستجابة للمحكمة للرد عليها عقب سؤالهم عن التهم المنسوبة إليهم وظهر مرسي بالملابس البيضاء وتحدث المتهم محمد مرسي مخاطبا رئيس المحكمة قائلا:

أنا رئيس الجمهورية أنت مين؟ فاجابه المستشار شعبان الشامي رئيس المحكمة «أنا رئيس محكمة جنابات مصر..» وقال مرسي مخاطبا المحكمة: إحتا هنا ليه وأنا مش سامع حاجة من المحكمة فيما طلب دفاع المدعين بالحق المدني 100 ألف جنيه وواحد على سبيل الجسوة طرق

والمتهمين على المقاعد أثناء القفص وادعى اخدمه أنه يريد دخول الحمام، وحينما استفسرت المحكمة عن مرسي دخول الحمام رفع جميع المتهمين ايديهم. وكان محمد مرسي قد وكل محمد سليم العوا للدفاع عنه في قضية الهروب من سجن وادي النطرون التي أجلت إلى يوم 22 فبراير المقبل مع استمرار حبس المتهمين وجميع القضايا الأخرى المتهم فيها، حسبما أفاد التلفزيون المصري الرسمي.

وكانت محاكمة مرسي ونحو 130 آخرين منهم قيادات في مكتب الإرشاد وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» و«حزب الله» اللبناني بدأت أولى جلساتها امس في قضية اقتحام السجن ابان ثورة 25 يناير عام 2011.

واستهلّت محكمة جنابات القاهرة الجلسة بإثبات حضور المتهمين المحبوسين احتياطيا على نمة القضية وعددهم 22 متهما ومنوتهم داخل قفص الاتهام.

وتلا ممثل النيابة العامة أمر الإحالة (قرار الاتهام)

تأجيل القضية

إلى 22 فبراير

المقبل مع استمرار

حبس المتهمين

.. والمعزول يوكل

العوا للدفاع

عنه في جميع

القضايا



واستهل به يذكر أسماء المتهمين جميعا وفقا لترتيبهم بأمر الإحالة. وجاء بأمر الإحالة «أن المتهمين من الأول وحتى السادس والسبعين ارتكبوا وأخر متوفى وآخرون مجهولون من حركة حماس وحزب الله (يزيد عددهم على 800 شخص) وبعض الجهاديين المتكبريين من بدو سيناء، عمدا أفعالا تؤدي للمساس باستقلال البلاد وسلامة أراضيها، تزامنا مع اندلاع تظاهرات 25 يناير 2011». وأضاف ممثل النيابة العامة أن المتهمين المذكورين أطلقوا قذائف صاروخية من طراز «آر.بي.جي.» وأغيرة نارية كثيفة في جميع المناطق الحدودية من الجهة الشرقية مع قطاع غزة وفجروا الأكمة الحدودية وأحد خطوط الغاز وتسلل حينذاك عبر الأنفاق غير الشرعية المتهمين من السبعين الأول حتى الحادي والسبعين وآخرون مجهولون إلى داخل الأراضي المصرية على هيئة مجموعات. وأوضحته النيابة أن المتهمين استقلوا سيارات دفع رباعي مدججة بأسلحة نارية ثقيلة (آر بي جي وجرينوف وينادق البسة) فتمكنوا من السيطرة على الشريط الحدودي بطول 60 كيلومترا، واقتفوا 3 من ضباط الشرطة وأحد أمنائها ودمروا المنشآت الحكومية والأمنية وواصلوا زحفهم. وأشارت النيابة إلى توجه 3 مجموعات منهم (المتهمون

صوب سجون المرج وأبو زعبل والنظرون لتهريب العناصر المولبة لهم وبأغتوا قوات تامين السجون أنفة البيان بإطلاق النيران عليها وعلى أسوارها وأبولها مستخدمين السيارات سالفة البيان ولوادز قادها بعضهم في منطقتي سجون أبو زعبل والمرج ولوادز أخرى ببرها وأدار حركتها المتهمان الخامس والسبعون في منطقة سجون وادي النطرون نظرا لرايتهما بطبيعة المنطقة.

وأكدت النيابة أن المتهمين حطموا أسوار السجون وخرّبوا مبانيها وأضرموا النيران فيها واقتحموا العنابر والزنازين وقتلوا عددا بعض الأشخاص وشرعوا في قتل آخرين ومكثوا المسجونين من «حركة حماس وحزب الله اللبناني وجهاديين وجماعة الإخوان المسلمين جنائين آخرين» يزيد عددهم على 20 ألف سجين من الهرب. وبعد أن تحقق مقصدهم نهيا ما بمخازنها من أسلحة وذخيرة وأثاثات ومنتجات غذائية وسيارات لشرطة ومعداتها على النحو المبين بالتحقيقات. وأضافت النيابة أن المتهمين المذكورين قتلوا عددا الجنتي عليه رضا عاشور محمد إبراهيم مع سبق الإصرار بان بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل من يحول دونهم في اقتحام السجون وتهريب

القاهرة - وكالات: اغتيل اللواء في الشرطة محمد سعيد مساعد وزير الداخلية المصري في هجوم مسلح تعرض له صباح امس في القاهرة، حسبما أفادت مصادر أمنية وطبية.

وقالت المصادر الأمنية والطبية ان اللواء محمد سعيد مساعد وزير الداخلية ومدير المكتب الفني للوزير محمد إبراهيم، توفي متأثرا بإصابته برصاصين في الرأس والصدر أثناء مغادرته منزله في حي الهرم (غرب القاهرة)، مضيفة أن المسلحين قروا عقب الحادث. وسعيد هو ارفع مسؤول في وزارة الداخلية المصرية يقتل في اعتداء لمسلحين منذ عزل مرسي في الثالث من يوليو الفائت. ومنذ ذلك الحين، تتعرض مقر وحواجز أمنية للجيش والشرطة لهجمات مسلحة خاصة في شبه جزيرة سيناء التي سقط فيها أكثر من مائة من أفراد الجيش والشرطة. والجمعة والسبت الماضيان، تعرضت ستة مقر للشرطة لهجمات منهم خمسة في القاهرة خلفت ستة قتلى، أعلنت جماعة بيت المقدس مسؤوليتها عنهم. من جانبها ذكرت وزارة الداخلية المصرية، على صفحتها الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك): «استشهد 28 (يناير) السيد اللواء

اغتيال مساعد وزير الداخلية في القاهرة

محمد السعيد مدير الإدارة العامة للمكتب الفني بوزارة الداخلية إثر اعتراض دراجة بخارية بقوفا شخصان لسيرته وإطلاق النيران تجاهه بشارع الهرم (بمحافظة الجيزة)». وأضافت الوزارة: «تكثف الأجهزة الأمنية جهودها للوقوف على ظروف وملابسات الحادث وضبط مرتكبيه». وفي نفس السياق شبع المئات من قيادات وضباط الشرطة والمواطنين، جثمان اللواء محمد سعيد إلى متواه الأخير في جنازة عسكرية، بعد أداء صلاة الجنازة عليه في مسجد أكاديمية الشرطة القديمة بحي العباسية في القاهرة. وقد أدانت الحكومة المصرية، اغتيال اللواء محمد سعيد، وتعهدت بتطهير مصر من الإرهاب. وعبر رئيس مجلس الوزراء المصري حازم الببلاوي، في بيان صحافي، عن بالغ إدانتته لحادث اغتيال اللواء محمد سعيد مدير المكتب الفني لوزير الداخلية، واصفا الحادث بالإرهابي الجبان.

وقال الببلاوي إن هذا الحادث الجبان لن يزيدنا إلا إصرارا على تطهير مصر بكاملها من الإرهاب ولن يزيد رجال الشرطة اليواكل سوى تصميما على أداء دورهم بكل شجاعة في الحفاظ على هذا الوطن وحماية أبنائه مهما كانت التضحيات.

واشنطن: الشعب المصري هو من يقرر مستقبله

والسياسي لم يعلن ترشحه للرئاسة بعد

بساكي: نتعتقد انه يفترض بالحكومة أن تدفع باتجاه عملية انتقالية شاملة تقود إلى حكومة ديموقراطية بقيادة مدنية يتم اختيارها عبر انتخابات شفافة وذات مصداقية. لكنها كررت انه يعود للشعب المصري أن يحدد مستقبله. وأكدت بساكي أن موقف واشنطن لم يتغير من انها لا تتدخل في الانتخابات المصرية. وأشارت إلى ان العمليات الانتقالية والثورات ليست سهلة ابدأ، وغالبا ما تطرح تحديات، ومصر لا تختلف في ذلك.

وأضافت ان مصر تضي في العملية الانتقالية السياسية وعندما تكون لدينا آية مخاوف نحن نعتبر عنها، موضحة ان الولايات المتحدة تراقب التطورات عن كثب لترى مدى تأثيرها على مختلف القضايا ومن بينها المساعدات.

واشنطن - يو.بي.أي: ذكرت وزارة الخارجية الأميركية ان وزير الدفاع المصري عبدالفتاح السيسي، لم يعلن ترشحه للرئاسة، مشددا على ان هذا قرار يندرج في إطار من سيئنتخب الشعب المصري ويختار للقيادة في المستقبل. وسئلت المتحدة باسم الخارجية الأميركية جين بساكي، عن تعليق على ترقية السيسي إلى رتبة مشير، واستعداده لخوض المعركة الرئاسية، فاجابت: أعتقد ان الرئيس (المصري عدلي) منصور هو من رقا، وفيما يتعلق بالمستقبل، هو لم يعلن عن ترشحه للرئاسة بعد. وأضافت: هذا قرار يتعلق بمن سيئنتخب ومن سيكون في القيادة بالمستقبل، وهذا أمر يقرره الشعب المصري، مشيرة إلى ان ما نركز عليه هو تقدم العملية الانتقالية والتشجيع على مضي العملية الانتقالية قدما. وتابعت

القاهرة - د.ب.أ: أكد وزير الخارجية المصري نبيل فهمي أن بلاده تسعى إلى حوار استراتيجي حقيقي مع الولايات المتحدة يحدد نقاط الاتفاق والاختلاف. وقال فهمي، في تصريحات لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية امس: «أول شيء.. على المستوى الدولي التعامل مع أميركا نظرا لأهميتها السياسية والأمنية والاقتصادية أمر حتمي لكل دول العالم». وأضاف: «قد يكون التعامل إيجابيا في جانب أو سلبيا في جانب آخر لكن لا بد من التعامل معها. على الجانب الآخر بالنسبة للشرق الأوسط لا بد من التعامل مع مصر وتأثيرها الحضاري والاجتماعي والسياسي لدى كل الدول العربية أيا

فهمي: نسعى إلى حوار إستراتيجي حقيقي

مع أميركا يحدد نقاط الاتفاق والاختلاف

كانت العلاقة إيجابية أو سلبية أو فيها دفة أو فيها بروه،. وتابع: «حين نقول إنني لن أتعامل مع أكبر اقتصاد في العالم فانت هنا تضع الفرصة على نفسك.. والعكس صحيح. كانت هناك بلا شك حساسيات ومشاكل وأنا وصفت العلاقة بأن فيها ضبابية وحدث في البداية تحسن لكنه لم يستقر. كان في ذهنهم أن يرشحوا بعض الناس (لتولي السفارة في القاهرة)، وهذا ما قيل في الصحف ثم غيروا رأيهم أو كما يقال في الصحف انهم غيروا رأيهم بشأن مرشح. نحن لم يصلنا حتى الآن مرشح رسمي. وعندما وصلنا لرشيح سئبخت هذا. لكن السفارة الأميركية في القاهرة قائمة وتعمل».

تقرير إخباري

العلاقات التركية مع إيران وإسرائيل وأميركا

بيروت: يمر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بفكرة حرجة، فهو لم ينجح في دفع تهمة الفساد عن شخصيات نافذة في حكومته التي كانت توصف بحكومة اليد البيضاء، حيث تقاعلت عمليات الكشف عن قضية الفساد والرشوة في المجتمع التركي سواء عند الإسلاميين أو العلمانيين الذين يشكلون في قدرة الإسلام السياسي على قيادة تركيا الأتاتوركية.

وزاد الطين بلة، تراجع النمو الاقتصادي التركي وتسجيل إخفاقات في سياسة تركيا الخارجية على أكثر من صعيد. ومن المستبعد نجاح أردوغان في ترميم وضعه الداخلي قبل الانتخابات النيابية التي تجري في مارس المقبل، لكن باستطاعته إعادة ترسيم سياسته الخارجية. بدأت تركيا تراجع حساباتها وتظنر إلى ما يجري حولها من تغيرات إقليمية، وشرعت في بناء سياسة تعكس تراجعاً دبلوماسياً كبيراً في الملف السوري أثار استغراب حلفائها القدامى في قطر والسعودية، والتطور الأبرز ما حدث من تقارب إيراني - تركي مفاجئ لا يمكن قراءته بمعزل عن التطورات السياسية التي تصفح بمنطقة الشرق الأوسط، خصوصا بعد الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (1+5) وإعلان وزيرى الخارجية الإيراني والتركي في طهران التوصل إلى إطار تفاهم مشترك لحل الأزمة السورية.

العلاقات التركية - الإيرانية

على الرغم من التباينات الهامة والبارزة، ونظرا إلى الدور الذي تلعبه الدولتان في منطقة الأزمات المستمرة، يمكن القول إن العلاقات بين إيران وتركيا تعيش حالة من التآرجح الدائم بين التنافس والتعاون. فهاتان الدولتان الكبيران بالمفهوم الإقليمي تجتمعان على المصالح المشتركة، وتختلفان في كل ما عدا ذلك. ولهذا اختارا معا التنافس في ظل التعاون من منطلق واقعهما كجوابتين للشرق والغرب، فهناك أسباب جوهرية للتعاون من خلال نقاط الاتفاق والمصالح المتبادلة وليس نقاط الخلاف مع هو استقرار المنطقة. والعراق مهمة لكلا الطرفين ولكن الأهم أيضا ولهذا مهما كانا في تنافس فيما بينهما فهما محكومان بالتعاون لأسباب كثيرة:

- العلاقات بين إيران وتركيا لا ترتبط فقط بحقية ما، فهناك الإرث الثقافي والتاريخي والموقع الجيوبوليتيكي وموقع الجيرة والمعضلات الإثنية سواء في تركيا أو إيران أو تلك المشتركة بين البلدين مثل القضية الكردية، كما أن «الموزاييك» الذي يتكون من البلدان يؤثر على تلك العلاقات.
- وبما أن الدولتين هما الأقوى في المنطقة اقتصاديا وجيوبوليتيكا، وبما أن تركيا بوابة إيران إلى الغرب وإيران بوابة تركيا إلى آسيا، فإن البلدين يحتاجان إلى بعضهما.
- تركيا تحتاج إلى النافذة الإيرانية لاستعادة دورها كشريك في الحل السياسي السوري والحل على مستوى المنطقة، كما

● في ظل التجاذبات المذهبية والقومية والطموح الإيراني في المنطقة، من الصعب تصور تقدم العلاقات الإيرانية - الخليجية، مما يدفع بتركيا لأن تكون الصديق الاستراتيجي لإيران خصوصا في حال تحرك الاقتصاد الإيراني بعد تخفيف العقوبات الاقتصادية.

● تركيا تعيش نوعا من العزلة الإقليمية بعد سقوط نظام «الإخوان المسلمين» في مصر وتدهور العلاقة مع الخليج بشكل كبير وضبابية الرؤية في سورية، كما أن إيران وفي ظل تدهور العلاقة مع السعودية إلى مرحلة غير مسبوقة والعلاقات العادية جدا مع دول الجوار العربي باستثناء العراق وعمان، تجد نفسها في حاجة إلى شريك سني في المنطقة، تتسع معه علاقة إستراتيجية لمواجهة من يشتركان على تعريفه بالخطر، والشراكة هنا لا تعني تركيا فقط، بل الحركات التي تدور في فلك تركيا أو تتأثر بها.

العلاقات التركية - الإسرائيلية: تحسن حذر

على رغم الخلاف، خصوصا بعد حادثة السفينة مرمرة، فإن التحالف بين تركيا وإسرائيل مازال موجودا حتى الآن، والإشكال الذي حصل في العلاقة تم احتواؤه، والحكومة التركية لم تصل إلى درجة التصعيد النهائي ولم تقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع إسرائيل. وحجم التبادل التجاري بين البلدين ظل ثابتا عند مستوى ستة مليارات دولار على مستوى الاستيراد والتصدير على رغم التأزم في بعض الملفات السياسية.

وهذه العلاقات مرتبطة بمسارات إستراتيجية عدة، أولها أن البلدين يشكلان جزءا من التحالف الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة وأوروبا وحلف الناتو. إسرائيل وتركيا تقتربان من التوصل إلى اتفاق بشأن تعويض عائلات الضحايا الأتراك التسعة الذين قتلوا في أحداث مرمرة عام 2010، وتركيا أبدت خلال اجتماع عقد بين الجانبين في إسطنبول قبل مدة مرمرة تمثلت في خفض مبلغ التعويض. عوامل عدة ساهمت في نزوح الاتفاق المبني لحل قضية التعويضات، منها أن تركيا لعبت دورا إيجابيا فيما يتعلق بالملف السوري كجزء من التحالف الغربي - الأميركي ضد النظام السوري، وتحولت إلى حاضنة للمقاومة السورية.

وهناك عامل آخر يتمثل في تعرض الحكومة التركية لهزة كبيرة ارتبطت بفساد أبناء بعض الوزراء، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان لمحاولة تعويض الخسارة الداخلية من خلال إنجاذ خارجي يتمثل في تعويضات سفينة مرمرة. أما إسرائيليا، فإن حكومة نتنياهو في حاجة إلى بعض الانفراجات مع الحكومة التركية في ظل عدم وضوح العلاقة مع مصر.

ويربط محللون إسرائيليون بين تكثف الجهود لإعادة العلاقات لطبيعتها بين تركيا وإسرائيل لسراها الطبيعي وبين التحولات الإقليمية الأخيرة في المنطقة والمرتبطة باتفاق جنيف بين إيران

والدول العظمى. ذلك أن إسرائيل ترى المنطقة على عتبة تحول شبه إستراتيجي يحتم عليها إعادة النظر في خريطة تحالفاتها، خصوصا مع تلك التي تتعارض مع السياسة الإيرانية وفي مقدمتها تركيا.

وما يهم إسرائيل من خلال مساعيها الحثيثة لحل الأزمة مع تركيا وتقديم إغراءات اقتصادية وعسكرية هو استمرار العلاقة مع أنقرة في مواجهة الملف الذي تعتبره إسرائيل الأخطر وهو الملف النووي الإيراني.

العلاقات التركية - الأميركية: توتر مستمر

على الرغم من ارتفاع سقف الموقفين الأميركي والتركي في مؤتمر جنيف 2، من النظام في سورية، غير أنه لم يسجل حصول أي تواصل جدي بين وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو ونظيره الأميركي جون كيري على هامش المؤتمر، في مؤشر إضافي على التوتر بين البلدين بدأ مع رفض رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان التناوب مع دعوة الرئيس الأميركي باراك أوباما لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وتشعر آخر تمثل في إعلان البنثاغون أن وزير الدفاع الأميركي مارك هيفيل أجل زيارة إلى أنقرة كانت متوقعة.

ومنذ آخر زيارة لأردوغان إلى واشنطن ولقائه أوباما في مايو الماضي انقطع التواصل، حتى الهاتفى بين الرجلين. وجاءت أحداث «تقسيم» في يونيو الماضي لترفع التوتر إلى ذروته مع المواقف الأميركية المتتالية، والتي تعدت العشرين تصريحاً، المنتقدة لطريقة تعامل أردوغان مع المحتجين. ولم يكن أردوغان يقصد عندما اتهم قوى خارجية بالوقوف وراء أحداث تقسيم سوى العلاقات بين واشنطن وأنقرة وجاءت قضية الفساد، لتدخل العلاقات بين واشنطن وأنقرة في مرحلة جديدة من التوتر، مع اتهام أردوغان بصورة شبه علنية الولايات المتحدة بالوقوف وراء العملية، عبر أدوات جماعة فتح الله غولبن، لقلب الحكومة بالتنسيق مع الولايات، بل إن أردوغان هدد باعتبار السفير الأميركي في أنقرة فرانسيس ريكاردوني بأنه شخص غير مرغوب فيه.

ولكن التعبير الأوسع من الاستياء الأميركي من سلوك أردوغان تجاه قضية الفساد انعكس في إلغاء زيارة وزير الدفاع تشاك هيفيل إلى أنقرة، حيث رأت صحيفة «حرييت» التركية أن إلغاء الزيارة هو رسالة ضمنية إلى انزعاج واشنطن من أنقرة ومن أردوغان تحديدا، وتقول الصحيفة إن الإدارة الأميركية ترى منأخا معاديا لها في الرأي العام.

ويوجه عام، فإن أردوغان، الذي كان الزعيم المفضل لدى الرئيس أوباما، بدأ يشكل عبئا على السياسات الأميركية في أكثر من ملف، وآخرها الموقف من مصر ومخاطر تقسيم العراق والأزمة السورية، فضلا عن إسرائيل، كما أن سلوك أردوغان الداخلي يعزز النزعة الاستبدادية، ليس فقط على مؤسسات الدولة بل أيضا على الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني.